مجلة روافد
للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية
المجلد 06 (03) ديسمبر 2022 ص ص 661-682

الجريمة الإلكترونية

قراءة سوسيولوجية لأهم النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي

Cybercrime
- Sociological Reading Of The Most Important Explanatory Theories Of Criminal Conduct

قادة بن عبد الله نوال[1]* ، بن حمو محمد

[1] جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر).

البريد الالكتروني المهني: dznawel.kadabenabdallah@univ-tlemcen.

[2] جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر).

البريدي الالكتروني: said_benhamou@yahoo.fr

تاريخ الإيداع	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2022/06/05	2022/11/08	2022/12/01

الملخص: أصبح مصطلح الجريمة الإلكترونية أو الجريمة العابرة للحدود من أبرز وأخطر التحديات الأمنية التي تواجه العالم ضمن ما يسمى بالتقنية المعاصرة متمثلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، هذه الجريمة التي تعتبر في عمومها جريمة مثل غيرها من الجرائم الأخرى، إلاّ أنها تختلف عنها في طرقها ومضمونها وأشكالها، حيث أتخذ هذا النوع من الجرائم شكلا عصريا بعدما كانت تقتصر على شكلها التقليدي.أين أصبح الأنترنت مصدرا للخوف وعدم الأمان عوض أن يكون خادما للبشرية في أسمى مراتب الاستقرار. انطلاقا مما ذكر نحاول من خلال هذه الورقة البحثية التعرف عن ماهية الجريمة الإلكترونية وتداعياتها في جانبها الاجتماعي، أي محاولة فهم هذه الظاهرة الاجتماعية وتفسيرها بالاستعانة بالنظريات السوسيولوجية.

الكلمات المفتاحية: *الجريمة الإلكترونية، الأنترنت، الجريمة العابرة للحدود، المجرم الإلكتروني.*

Abstract: The term cybercrime or transnational crime has become one of the most prominent and serious security challenges facing the world in the so-called contemporary technology of information and communications technology. offence ", which is generally regarded as an offence like other offences, However, they differ from them in their ways, content and forms, as this type of crime has taken on a modern form,

* **المؤلف المرسل**

having been limited to its traditional form. Where the Internet has become a source of fear and insecurity rather than a servant of humanity at the highest level of stability. From this paper, we are trying to find out what cybercrime is and its repercussions on its social side, that is, trying to understand this social phenomenon and interpret it using sociological theories.

Keywords: *Cybercrime, the Internet, transnational crime, the perpetrator.*

مقدمة:

يعيش العالم اليوم أسمى حقب تطوره في مراحلها التكنولوجية والعصرية الناتجة عن الثورة المعلوماتية التي قربت البعيد وقضت على الفواق الزمنية والمكانية، وأحدثت تغييرات كثيرة في شتى مناحي الحياة، خاصة التطور الهائل في مجال الاتصالات وأنظمة المعلومات، حتى أصبحنا اليوم نسمي عصرنا بعصر المعلومات، لقد أصبحت المعلومة هي سيدة الموقف وضرورة من ضروريات العصر الجديد، والمحرك الأساسي لأي تقدم إنساني في شتى مجالات الحياة، والتي أصبح لها الفضل في تسهيل العديد من الأمور التي كان الفرد يحتاج إلى مجهود أكبر لقضائها، فقد ساهمت تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العديد من الإيجابيات التي من شأنها تسهيل الحياة اليومية للإنسان، وفتح أفاق جديدة وفرص متزايدة لتحسين أحوال الشعوب، وقد ظهرت العديد من الاختراعات التي عملت على خدمة الإنسان وتحقيق الرفاهية، وكذا توفير الجهد والوقت والأمان والسلامة، إلا أن الاستعمال الغير صحيح لهذه التكنولوجيا الحديثة قد يكلف صاحبها خسائر تجعله يدفع ضريبتها.

فبعدما كانت وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال نعمة على العالم كله، أصبحت نقمة تهدد الأمن البشري، وهذا راجع كما ذكر سابقا إلى الاستعمال السلبي لكل ما أنتجته ثورة المعلومات ضمن مجال الإنترنت أو الفضاء الرقمي، إذ عرف هذا الأخير نوعا من الجرائم التي اكتست حلة عصرية وتجردت من طابعها المألوف، إذ نجد العديد من المدمنين على الإنترنيت والمهتمين بكل ما تنتجه ويمارسون مثل هذه الجرائم، من هنا تعددت الجرائم الإلكترونية في أشكالها وأنواعها، لذلك قمنا بطرح **الإشكالية** التالية:

في ظل التغييرات الحاصلة في مجال التكنولوجيا والاتصال كيف نفسر السلوك الإجرامي في كظاهرة سوسيولوجية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية صغنا **الفرضية** التالية:

يرجع تفسير السلوك الإجرامي إلى العديد من النظريات النفسية والسوسيولوجية التي كان لها الفضل في تحليل وفهم ظاهرة الجريمة.

اعتمدنا في دراستنا على **المنهج الوصفي التحليلي** الذي يصف الظاهرة محل الدراسة من خلال الوقوف على أسبابها وتحليلها، حيث اعتمدنا اختيار بعض النظريات المفسّرة للسلوك الإجرامي التي تحدد أسباب حدوث الفعل الإجرامي وتفسيره، وبناء على ذلك تفهم شخصية الفرد المجرم.

1. ماهية الجريمة والجريمة الإلكترونية:

تعد الجريمة اليوم محل اهتمام العديد من الجهات والأطراف، ولئن أضحى الخوض فيها جوهر اهتمام بعض التخصصات العلمية الدقيقة كعلم الاجتماع وعلم الجريمة، فإنّها كذلك محل تقاطع بعض الاختصاصات الأخرى من العلوم الإنسانية والاجتماعية، كالعلوم القانونية والسياسية، وعلمي النفس والاجتماع، إذ يتم ضمن كلّ اختصاص تناولها من بعض جوانبها.

وقد ساهم تعدد زوايا النظر لظاهرة الجريمة من قبل بعض تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية في تجديد مقاربة تلك الظاهرة والقطع مع بعض التعريفات الشائعة التي سيطرت على الساحة الفكرية طيلة القرن التاسع عشر، إذ ساد خلال تلك الحقبة التاريخية توجه عام سيطر على أغلب أطروحات المرحلة، حصر دوافع الجريمة في المجرم المقترف لها معتبرا إياه منتهكا لحدود توجب عليها احترامها وعدم الاعتداء عليها (عائشة، 2008، صفحة 143) وعلى إثر ما ذكر تعرف الجريمة على أنها خرق لمعايير

وضوابط المجتمع، وهي ضرر يصيب الفرد والمجتمع، ويقرر له القانون الذي يحمي ويمثل الهيئة الاجتماعية عقابا أو جزاءا جنائيا (طالة و سلام، 2020، صفحة 66).

يعتبر علماء الاجتماع الجريمة الإلكترونية ظاهرة اجتماعية، وأنّ التجريم ليس حكرا على المشرع -رجال القانون- بقدر ما هو مستمد من الواقع الاجتماعي بما يحويه من قيم ومعايير اجتماعية، أي أنّ الجريمة عبارة عن خروج عن معايير المجتمع أو عن قواعد الإجماع، أي القواعد التي يحددها المجتمع وتحكم سلوك أفراده، أو هي كلّ مخالفة لمشاعر الولاء الاجتماعي، وهذا ما ذهب إليه "دوركايم" و"ميرتون" عندما اعتبرا الجريمة سلوكا لا معياريا أي منحرفا عن المستوى المعياري في المجتمع. ومن التعاريف القانونية المشهورة للجريمة تعريف العالم "سذرلاند" الذي يقول فيه: " أنّ الجريمة هي السلوك الذي تجرّمه الدولة لما يترتب عليه من ضرر على المجتمع، والذي تتدخل لمنعه بعقاب مرتكبيه" (طالة و سلام، 2020، الصفحات 76-66)

أما بالنسبة للجريمة الإلكترونية فلم يتفق العلماء حول مفهوم موحد، إذ يطلق عليها البعض الجريمة الإلكترونية، وهناك من يسميها الجريمة المعلوماتية، ويذهبون آخرون إلى تسميتها بجرائم إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ويطلق عليها آخرون مسمى جرائم الكمبيوتر والإنترنت (مجتمع البحوث والدراسات، 2016، صفحة 20) .

فاختلاف مذاهب واجتهادات الباحثين أدى إلى اختلاف تعريفات الجريمة الإلكترونية، فمنهم من تناول التعريف من الجانب التقني (الفنّي)، ومنهم من تناوله من الزاوية القانونية. أما بالنسبة لأصحاب الجانب التقني يذهبون إلى القول بأنّ الجريمة المعلوماتية ما هي إلا" نشاط إجرامي تستخدم فيه تقنية الحاسب الآلي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كوسيلة أو هدف لتنفيذ الفعل الإجرامي المقصود".

أما أنصار الاتجاه القانوني فيذهبون إلى أنّ تعريف الجرائم الإلكترونية يتطلب تعريف المفردات الضرورية المتعلقة بارتكاب جرائم الحاسب الآلي وهي "الحاسب الآلي،

برنامج الحاسب الآلي، البيانات، الممتلكات، الدخول والخدمات الحيوية" (مجتمع البحوث والدراسات، 2016، صفحة 20).

وقد تطورت ظاهرة الجريمة الإلكترونية بنسق متواز لتطور الشبكة وعدد مستخدميها مستفيدة من الإمكانيات المطروحة ضمنها، ولتصبح الانترنت أحد أهم مسارح الجريمة الإلكترونية بحكم امتدادها وتنوع خدماتها وقاعدة مستخدميها (عائشة، 2008، صفحة 146).

كما يمكن القول أنّ تطور أنساق المعلومات وأساليب العمل في المؤسسات التي اتجهت أكثر من أيّ وقت مضى نحو الرقمنة، وتعويض العمليات الورقية بالعمليات الإلكترونية، كان له أثره البارز في ارتفاع نسب الجريمة الإلكترونية التي وجدت في بعض المعاملات الورقية التي حلّت محل بعض المعاملات التقليدية، كبطاقات الائتمان وغيرها، فرصا مهمّة لممارسة الإجرام. وبالقدر الذي يسّرت فيه مختلف استعمالات الأنظمة الإلكترونية المعاملات التقليدية، واختصرت جملة الإجراءات الإدارية والورقية المرتبطة بها، وسهلت بالتالي التعاملات مع المستخدمين والحرفيين، حيث جعلت من مجالات الأفراد والمؤسسات المصرفية وغيرها أكثر هشاشة وأيسر اختراقا (عائشة، 2008، صفحة 146).

1.1 أفعال الجريمة الإلكترونية:

قد تأخذ الجريمة الإلكترونية مجموعة من الأشكال التي تظهر من خلالها متضمنة في مجموعة من الأفعال التي تشكلها والتي قسّمت إلا ثلاث فئات وهي:

أ- أفعال ضدّ سرية ونزاهة، وتوافر البيانات أو النظم الحاسوبية:

- النفاذ غير المشروع إلى نظام حاسوبي.
- النفاذ إلى، أو الاعتراض، أو الحصول الغير مشروع على بيانات حاسوبية.
- التدخل الغير مشروع مع نظام أو بيانات حاسوبية.

- إنتاج أو توزيع أو حيازة أدوات لإساءة استعمال الحاسوب.

ب- انتهاك تدابير حماية الخصوصية أو البيانات (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2013، صفحة 23) .

ت- أفعال متعلقة بالحاسوب تهدف إلى كسب شخصي أو مالي أو إضرار:

الاحتيال أو التزوير المتعلق بالحاسوب.

جرائم الهوية المتعلقة بالحاسوب.

جرائم حقوق الطباعة والعلامة التجارية المتعلقة بالحاسوب.

إرسال أو التحكم في إرسال البريد الإلكتروني الطفيلي.

الأفعال المسببة لأذى شخصي والمتعلقة بالحاسوب.

ث- أفعال متعلقة بمحتوى الحاسوب:

- الأفعال المرتكبة بواسطة الحاسوب والمنطوية على خطاب الكراهية.
- إنتاج أو توزيع أو حيازة مواد إباحية متعلقة بالأطفال بواسطة الحاسوب.
- أعمال دعم جرائم الإرهاب بواسطة الحاسوب.

2.1 مرتكبو الجريمة الإلكترونية:

لم يعد مرتكبو الجريمة الإلكترونية بحاجة إلى مهارات أو تقنيات معقدة، ويرجع ذلك إلى توافر الأدوات الخبيثة المجهزة والسريعة، حيث أنّ هناك أكثر من 80% من أفعال الجريمة السيبرانية هي شكل من أشكال النشاط المنظم، حيث تقوم الأسواق السوداء للجريمة السيبرانية على دورة تتّسم بإعداد البرمجيات الخبيثة والفيروسات الحاسوبية، والتحكم بشبكات حاسوبية (اعتداءات البوتنت) وتلقّف البيانات الشخصية والمالية، وبيع البيانات والمتاجرة بالمعلومات المالية.

غالبا ما تتطلب الجريمة السيبرانية درجة عالية من التنظيم وقد تسبغ على نفسها صفة الجماعات الإجرامية الصغيرة، للاضطلاع بإدارة شبكات مخصصة طليقة، أو

ارتكاب جريمة منظمة على نطاق واسع، حيث تعكس النماذج الشخصية للجناة وأنشطة المجموعات الإجرامية في أكثر الأحيان أنماط من هذه النماذج المألوفة في العالم المادي. ففي البلدان النامية بصورة خاصة ظهرت شبكات فرعية تضم شبانا يرتكبون أعمال احتيال مالي بالحواسيب، بدأ كثيرون منهم بالتورط في أواخر سنوات المراهقة. حيث يعتبر العمر والجنس والخلفية الاجتماعية والاقتصادية، ودوافع الجريمة من بين السمات الرئيسية للجاني، بالإضافة إلى ذلك فإن مستوى المنظمة الإجرامية يجسّد الدرجة التي يتصرف بها الأفراد في التنسيق مع الآخرين أو إحدى السمات المميزة للعنصر البشري الملازم للسلوك الإجرامي (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2013، الصفحات 66-65).

3.1 أطراف الجريمة الإلكترونية:

يمكن تحديد أطراف الجريمة الإلكترونية على النحو التالي:

1- المجرم المعلوماتي: الذي يتميّز بخبرته في المسائل المعلوماتية ومعرفة كافية بآلية عمل الحاسب الآلي وتشغيله باعتبار أنّ الإجرام المعلوماتي ينشأ من تقنيات التدمير الهادئة التي تتمثل في التلاعب بالمعلومات والكيانات المنطقية أو البيانات (طالة و سلام، 2020، صفحة 73) ، ومن أنواع المجرمين أو كما يسموا القراصنة نجد:

القراصنة الهواة (الهاكرز):

يقصد بهم الشباب البالغ المفتون بالمعلوماتية، كما يطلق عليهم اسم صغار نوابغ المعلوماتية، وأغلب هذه الطائفة هم من الطلبة أو الشباب الحاصلين على معرفة في مجال تقنية المعلومات، إذ تمارس هذه الطائفة جريمتها لغرض الاستمتاع باللعب والمزاج باستخدام هذه التقنية لإثبات مهاراتهم، وقدراتهم وذلك باكتشاف مواطن القوة والضعف في الأنظمة المعلوماتية دون إلحاق الضرر بها، فرغبتهم الوحيدة هي الرغبة في الاكتشاف والمغامرة والتحدي.

القراصنة المحتفين (الكراكرز):

تعكس هذه الفئة اعتداءاتهم ميولا إجراميا خطيرا تنبئ عن رغبتها في إحداث التخريب، ويتميز هؤلاء بقدراتهم التقنية الواسعة، وخبراتهم في مجال أنظمة الحاسوب والشبكات، وهم أكثر خطورة من الصنف الأول، فقد يحدثون أضرار كبيرة.

طائفة الحاقدين:

غالبا ما يطلق على هذه الفئة المنتقمون، لأن صفة الانتقام والثأر هي ما تتميز به عن غيرها من الطوائف الأخرى، وهي الباعث لتصرفاتهم لأنها تنطلق ضد أصحاب العمل، والمنشآت التي كانوا يعملون بها، وهي فئة لا تهدف إلى إثبات قدراتها، ولا يسعون إلى تحقيق مكاسب مادية، وإنما تسعى إلى تخريب الأنظمة المعلوماتية عن طريق زراعة الفيروسات والبرامج الضارة، أو إتلاف بعض المواقع المستهدفة من الإنترنت (صغير، 2013، الصفحات 28-26).

2- المجني عليه في الجريمة المعلوماتية:

تقع مثل هذه الجرائم الإلكترونية في الغالب على شخص معنوي يتمثل بمؤسسات وقطاعات مالية وشركات ضخمة، إلاّ أنّ المعلومات المجردة تعد في الوقت الحاضر من أهم المصالح المستهدفة بعد الأموال وخصوصا إذا كانت هذه المعلومات ذات أهمية بالغة (طالة و سلام، 2020، صفحة 74).

4.1 أسباب الجريمة الإلكترونية وفق مستوى التحليل:

أسباب الجريمة على المستوى الفردي	أسباب الجريمة على المستوى الجماعي	أسباب الجريمة على مستوى الكوني
البحث عن التقدير: هي جرائم يرتكبها شباب طائش وصغار سن، وذلك من باب التحدي، وحسب الظهور في الإعلام.	**التحضر:** يعد التحضر أحد أسباب الجريمة الإلكترونية عامة، حيث الهجرة الكبيرة من الريف إلى المدينة وإلى المناطق الحضرية والمدن الكبيرة.	**التحول للمجتمع الرقمي**: ففي الفضاء الافتراضي تكونت التفاعلات الإفتراضية، وحلت وحل التفاعل وجها لوجه، وتكونت السلوكيات الافتراضية، والشخصية الافتراضية، والمجتمع المحلي الافتراضي
الفرصة: لقد وفرت التقنيات الحديثة والأنترنت فرصا غير مسبوقة لانتشار الجريمة الإلكترونية.	**البطالة:** ترتبط الجريمة الإلكترونية شأنها شأن الجريمة التقليدية بالبطالة والظروف الاقتصادية الصعبة.	**العولمة:** إنّ ظهور الفضاء الإلكتروني كوّن ظواهر جديدة متميّزة عن وجود أنظمة الكمبيوتر نفسها، والفرص المباشرة للجريمة التي وفّرتها أجهزة الكمبيوتر الآن. فالأشخاص على سبيل المثال قد يرتكبون جرائم في الفضاء الإلكتروني لا يرتكبونها في الواقع المادي بسبب مكانتهم وموقعهم.
ضبط الذات المنخفض: إنّ توفر صفة الضبط الذاتي المنخفض مع وجود الفرصة لارتكاب السلوك الطائش يعدّان عاملين مؤثرين في ارتكاب السلوك الطائش.	**الضغوط العامّة:** تعد الضغوط التي يتعرض لها المجتمع من فقر وبطالة وأمية وظروف اقتصادية صعبة عوامل ضاغطة على المجتمع عامة والشباب خاصة.	**الترابط الكوني:** هناك عوامل يمكن أن تساهم في دفع مستويات الجريمة هو ظهور الترابط العالمي في سياق تحولات العالم الإقتصادية والديمغرافية.
الضغوط العامّة: تلعب العوامل الاجتماعية والاقتصادية دورا هاما في زيادة الجريمة الإلكترونية.	**البحث عن الثراء:** يلجأ بعض الناس إلى الجريمة الإلكترونية، حيث المستهدف مجتمع أكبر وسهولة التنفيذ وسرعة المردود وقلة الخطورة.	**انكشاف البنية التحتية المعلوماتية الكونية:** من الصعب ربط التهديدات الإلكترونية بمكان أو زمان، أو جماعة إرهابية، أو جماعة تنافسية، أو استخبارات أجنبية.
النشاط الروتيني: إنّ التغييرات في أنشطة النّاس الروتينية، من استخدام النت وشبكات التفاعل الاجتماعي مثل الفيسبوك والإيميل والمواقع وغيرها، قد كونت فرصا للجناة المتحفزين مع وجود أهداف قيمة وسهلة في الحيز الفضائي مع غياب الحراسة.	**ضعف تنفيذ القانون وتطبيقه في الجريمة الإلكترونية:** هناك الكثير من الدول التي لم تطور تشريعاتها وأجهزة العدالة فيها لكي تتمكن من مجارات التقدم في الجرائم الإلكترونية وأساليبها.	

المصدر: (قابوسة، 2019، الصفحات 250-249)

2. سوسيولوجية الجريمة الإلكترونية:

تشير الجرائم الإلكترونية ذات الطابع الاجتماعي، التي يتحدّث عنها خبراء في الأمن الإلكتروني وقانونيون أو مختصّون نفسيون واجتماعيون، إلى أنها تدور حول التشهير والتحقير وإنشاء حسابات وهمية على شبكات التواصل الاجتماعي، واستخدام صور الأشخاص الذين تُنشأ هذه الحسابات باسمهم، أو إرسال رسائل مسيئة أو غير أخلاقية باسمهم إلى آخرين، بهدف التشويه والإضرار بالسمعة. وتدور غالبيتها في فلك الانتقام والغيرة، والمشاجرات الاجتماعية غير اللائقة التي تُدار بطريقة غير سويّة.

كما يصف أستاذ علم الاجتماع الشهير "بول تايلور" وأساتذة آخرون في علم النفس، دوافع المجرمين الإلكترونيين بالفضول الشديد، والانتقام، وأنهم يعانون من فراغ يسمح لهم بتمضية أوقات طويلة على شبكة الإنترنت. كما أنهم يتّصفون وفقاً لما جاء في كتاب The psychology of cybercrime، أو سيكولوجية الجرائم الإلكترونية، بأنهم يعانون من الوساوس القهرية، فلا يمكنهم السيطرة على رغبتهم في ملاحقة الآخرين وإيذائهم.

كما أنهم مصابون باضطراب الشخصية النرجسية، ويعانون من تقدير ذات متدنٍّ، ولا يملكون القدرة على المواجهة أو التعامل مع المشكلات وإدارة العلاقات جيداً. ويفشلون في بناء علاقات صحّية، ويقلل اضطراب الشخصية النرجسية من قدرتهم على تقدير نتائج أفعالهم، ويرتكبون أفعالاً تخدم شهوتهم إلى الانتقام، أو فضول التجسّس لديهم، بغض النظر عن عواقب هذه الأفعال (جبران، 2022).

إنّ الجرائم الإلكترونية بمختلف أشكالها هي جريمة مرتبطة بقدر كبير بعصر العولمة وبتطورات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ولئن كانت جريمة السطو على الأموال مثلا ظاهرة قديمة، فإنّ السطو الإلكتروني على المال برز مع عصر تكنولوجيا المعلومات.

يبقى ارتباط الجريمة الإلكترونية بعصر تكنولوجيا المعلومات والاتصال ارتباطا حمّال أوجه مختلفة تقرأ من زوايا متعددة، فما يصل ظواهر القرصنة الإلكترونية بمختلف أشكالها ومجمل متعلقاتها من الظواهر التابعة لها بالعصر لا يعتبر صلة اعتيادية كتلك الصلة التي تجمع بين مختلف ما تفرزه المجتمعات من ظواهر اجتماعية في لحظات معيّنة من تطورها. وقد يعود ذلك إلى جملة من الاعتبارات لعلّ أهمها كامن بطبعه في جوهر العصر في حد ذاته، والذي شهت معه الإنسانية تحولات مجتمعية هيكلية بنسق غير مسبوق، وبتدخل مدروس في طبيعة واتجاه تلك التحولات من قبل فاعلين اجتماعيين جدد (عائشة، 2008، صفحة 169).

ولمحاولة دراسة الجريمة في شكلها العصري الإلكتروني دراسة سوسيولوجية بهدف فهمها والإحاطة بكل جوانبها للوصول إلى تفسير اجتماعي كون الظاهرة موضوع الدراسة هي ظاهرة اجتماعية محضة اهتم بها العديد من علماء الاجتماع الذي اختلفوا في تفسير سلوك ارتكاب الفعل الإجرامي كل حسب إديولوجيته وحسب نظرية العلمية، وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال وقوفنا في هذا المقال على مجموعة من أهم النظريات السوسيولوجية المفسرة للسلوك الإجرامي.

هناك العديد من الإتجاهات المفسرة لظاهرة الجريمة، والاتجاه الذي نحن بصدد دراسته هو الاتجاه الاجتماعي أو السوسيولوجي الذي تمثل الجريمة في تقديره السائد التضاد مع المجتمع، إذ يميل أصحاب هذا الاتجاه إلى أنّ الجريمة هي سلوك ضار بالمجتمع ورفاهية أعضائه ويعرفها "**جار فالو**" بأنّها كل فعل يخرج عن العواطف الأخلاقية وهنا نرى أنّ الجريمة تعود لأفعال عاطفية صادره عن سلوك المجتمع كمعيار الشفقة، الذل، الاحتقار ، فتكون هذه السلوكات هي معيار تحديد السلوك الإجرامي (الصباح، 2022)

2.2 أهم النظريات المفسّرة للسلوك الإجرامي:

لكل ظاهرة إطار نظري يفسرها ويحيط بها من كلّ جوانبها بهدف فهمها والتنبؤ بها، ونفس الشيء بالنسبة لظاهرة الجريمة سواء في طابعا التقليدي أو العصري ومن أهم النظريات التي فسّرت ظاهرة الجريمة نذكر:

*** نظرية التقليد والمحاكاة:**

يعتبر القاضي والكاتب والعالم الاجتماعي الفرنسي "غابريال تارد" Gabriel Tarde مؤسس هذه النظرية، حيث يستخدم عملية التقليد لتعليل انتقال الصور الاجتماعية ولتعليل ثباتها، ويخضع التقليد للقوانين المنطقية والغير منطقية على السواء، ويتكوّن المجتمع من جماعة من النّاس قادرين على تقليد أحدهم الآخر. ركّز "تارد" اهتمامه ودراساته على أثر العوامل الاجتماعية على عناصر السلوك بشكل عام، وعلى السلوك الإنحرافي بشكل خاص، فقد ناقد "تارد" في أفكاره ومبادئه وأطروحاته النظرية البيولوجية حيث أكّد أنّ الإنسان لا يولد مجرما ولا يمكن اعتباره مجرما بالفطرة أو بالميلاد، ولكن البيئة الاجتماعية وما يتفرّع منها من نقل للتنشئة الاجتماعية هي التي تبرز السلوك الإجرامي (لمزري و حبة، 214، صفحة 182).

*** نظرية اللامعيارية:**

ذهب دوركايم، في تفسيره دائما للسلوك الإجرامي، إلى أن الحياة في المجتمع تفترض وجود قدر من النظام فيه،فإذا أصيب هذا النظام بالخلل، انطلق الأفراد وراء تحقيق رغباتهم على نحو مخالف لما ارتضاه وأرساه المجتمع من نظام، ولعله سبب ارتفاع الجرائم في فترات الأزمات الاقتصادية... حيث ربط دوركهايم الظاهرة الإجرامية بالمجتمع، وأكد أنها باقية بقاء المجتمعات، بل إنها ملازمة لكل مجتمع ينشد التطور (سميرة، 2022).

استعمل دوركايم مفهوم الأنومية (L'anomie) أو اللّامعيارية، معتبرًا إياها سببًا للانحراف الاجتماعي. وهي كحالة للّاقانون واللّانظام في علاقتها مع الإجرام تعني عند دوركايم تلك الوضعية التي يجد فيها الفرد نفسه عاجزًا عن تحقيق الرغبات الطبيعية، التي بدونها لا يمكن للحياة أن تستقيم. وبمعنى آخر، فان المجتمع يعجز عن توفير بعض الرغبات والحاجات لأفراده، مما يدفعهم للبحث عن تحقيقها. وعند عجزهم عن ذلك، يستبيحون كل الوسائل، بما في ذلك الجرائم التي ترتكبونها نتيجة غياب معيار أو قاعدة يستندون إليها في سلوكهم السوي داخل المجتمع.

وتأكيدا دائما لطرحه، اقر أن الجريمة تمثل مرضًا اجتماعيًّا، أو ظاهرة معتلة تقابل الظواهر السلمية. ويجب قبولها على أنها تعبير له وظيفته الاجتماعية؛ وذلك لعدة الأسباب:

- وجودها في المجتمعات على مر السنين، مما يجعل منها ظاهرة مرضية عادية، طبيعية بل و متوقعة.

- إنها تصبح غير عادية وغير طبيعية، عندما تزيد عن المعدل المتوسط المقرر لها.

- انخفاضها عن المعدل المتوسط المقرر لها يدل على وجود ظاهرة اجتماعية غير سوية (قد تدل على القمع، وتضييق الحريات، هدر الإبداع والابتكار...).

- لا يمكن اعتبارها مرضية عند عدم تأثيرها سلبا في المهام الوظيفية للمجتمع. بل هي ظاهرة طبيعية عادية، حتى أنها تعبير عن صحة المجتمع وسلامة نظمه عند عدم تعديلها المعدل المتوسط المحدد لها (سميرة، 2022) .

ما يربط نظرية إيميل دوركايم باالجريمة الإلكترونية هو انتشار العديد من الظواهر السلبية على مواقع التواصل الإجتماعي كظاهرة التنمر مثلا التي يقوم صاحبها بارتكاب سلوكات معينة في حق زميله أو حتى فرد لا علاقة له معه، أين يفقد الضحية الثقة في نفسه ويجد نفسه في عزلة مما قد يؤدي به إلى الإنتحار للتخلص من هذا الواقع أو

الهروب منه إن صح القول. وبالتالي ارتكب الشخص المتنمر جريمة إلكرونية غير مباشرة في حق الضحية الذي قام بالفعل. إضافة إلى حالات الإنتحار التي أصبحت موثقة على المباشر بسب إنهيار الضحية وعدم اتزانه فتجده في حالة هلع شديد يوجه رسالة معينة ثم ينهي حياته، هذا نوع من الإنتحار الذي أشار إليه إيميل دوركايم، وبالتالي يكون هنا الضحية قد ارتكب في حقه جريمة إلكترونية جراء حالة مرضية معينة.

*** نظرية الصراع:**

يشير مصطلح الصراع عادة إلى حالة أو وضع تقوم به مجموعة من البشر بالاشتباك في نوع من المعارضة الواعية مع جماعة أخرى أو أكثر من جماعة، على أساس أنّ الجماعة المناوئة تسعى إلى أهداف لا تقبلها الجماعة الأخرى، فالصراع هو نوع من التعامل حول قيم ودعاوى بشأن موارد وسلطة، أي أنّ الصراع ينطبق على التفاعل الذي يحدث بين البشر وبعضهم البعض، فهو أكثر من التنافس. ومن صور الصراع المعقدة نجد الأزمة والتوتر والنزاع. تعدد أشكاله ومظاهره فنجده سياسيا أو اقتصاديا أو عالميا أو تكنولوجيا، والصراع تتعدد وسائله كأن تكون حصارا أو تهديدا أو تحالفا أو تحريضا، وتتعدد أسبابه كأن تكون سياسية أو اقتصادية أو إستراتيجية أو اجتماعية...الخ.

يعتبر ماركس أشهر القائلين بنظرية الصراع الاجتماعي بسبب تناقض المصالح الاقتصادية في المجتمع، وظهرت نظرية الصراع سنوات 1950-1960 كحركة فكرية نقدية ضد النظرية الوظيفية التي تزعم بوجود نسق اجتماعي ثقافي يعمل على حفظ توازن المجتمع. وقد اتهمت نظرية الصراع الوظيفية بالتغاضي عن صراع المصالح في المجتمع البشري، أو على الأقل النظر إليها كظواهر ثانوية (الأزهر و زيدان، 2016، صفحة 191)، ومن بين العوامل السوسيولوجية للصراع الاجتماعي نذكر:

- الطبقة الاجتماعية: لكل طبقة ثقافتها الخاصة، ومصالح مشتركة تجمع أفرادها، وتحرص الطبقة الغنية على المحافظة على مصالحها في حين تحاول الطبقات الأخرى على تحسين أوضاعها.

- الجماعات العرقية: لكل جماعة عرقية ثقافتها، وتحاول كل جماعة عرقية فرض ثقافتها على الأخرى، وعادة ما تعاني الأقليات العرقية من بعض التمييز العنصري والتفرقة العنصرية من المجتمع الكبير.

- العامل الديني: إنّ جهل بعض التفسيرات الدينية بالثقافات السائدة يدفع بالناس إلى التنافس، إذ يحاول كل فريق فرض معتقداته الدينية على الآخرين، هذا التعصب يدفع بالأفراد إلى الدخول في حروب مع الآخرين.

- العامل الاقتصادي: اختلاف المصالح الاقتصادية بين الدول يؤدي إلى التنافس والصراع بين المجتمعات وتظهر الانقسامات بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

- العامل السياسي: هناك أفراد يملكون القوة و لديهم القدرة على اتخاذ القرارات الهامة، وعادة ما يكون هناك تنافس بين صناع القرار المهيمنين على السلطة وبين أفراد المجتمع الذين ليس لهم سلطة حقيقية في النظام السياسي (الأزهر و زيدان، 2016، صفحة 192).

في محاولة لربط وإسقاط نظرية الصراع بتعدد أشكالها سواء ثقافي أو سياسي أوديني أو اقتصادي... بموضوع مقالنا وهو الجريمة الإلكترونية. فبطبيعة الحال مصطلح الصراع بين طرفين يؤدي بالضرورة إلى خلق مشاكل ونزاعات قد تؤدي بدورها إلى ظهور الجريمة الإلكترونية. في هذه الحالة إن أخذنا على سبيل المثال العامل الديني نذكر قضية الإساءة إلى خير البرية "محمد صلى الله عليه وسلم" من خلال نشر صور غير لائقة. هنا في هذه الحالة نقول أن الناقمين على الدين الإسلامي والمعارضين له عبروا عن موقفهم بهذا السلوك المسيء وارتكبوا في حق الإسلام جرائم إلكترونية بشعة، متمثلة

في الصراع بين الأديان واختلاف الثقافات رافضين بذلك تعاليم الدين الإسلامي، هذا ما أشارت إليه نظرية الصراع، فالصراع يحدث لرفض وضع معين غير مقبول من طرف جماعة ومن بين الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الصراع نذكر:

- الاستيلاء على المعلومات:

يتمثل ذلك في الحصول على المعلومة المحفوظة في الحاسب أو المنقولة أو تغييرها أو حذفها أو إلغائها نهائيا من النظام. ويختلف الدافع لهذا التصرف فقد يكون دافع تنافسي أو سببه الابتزاز أو الحصول على مزايا ومكاسب اقتصادية.

- قهر النظام وإثبات التفوق على تطور وسائل التقنية:

في بعض الأحيان يكون الدافع وراء ارتكاب هذه الجرائم هو قهر النظام وإثبات قدرة الجاني وتفوقه على تعقيدات وتطور وسائل التقنية الحديثة، حيث يمضي كل وقته أمام شاشة أجهزته لكسر الحواجز الأمنية للأنظمة الإلكترونية واختراقها.

- إلحاق الأذى أشخاص أو جهات والتي تكون عن طريق الابتزاز والتهديد والتشهير.

- تحقيق أرباح ومكاسب مادية كاستخدام شبكة الانترنت للإعلان عن صفقات تجارية غير مشروعة كصفقات المخدرات والاتجار بالبشر.

- تهديد الأمني القومي والعسكري حيث ظهر ما يسمى بالتجسس الإلكتروني والإرهاب الإلكتروني والحرب المعلوماتية كما هو الحاصل بين الدول المتقدمة إلكترونيا (مجتمع البحوث والدراسات، 2016، صفحة 29).

كل هذه الأسباب والسلوكيات تعبر عن مفهوم الصراع القائم بين الفرد والنظام ورفض الوضع وبالتالي اتخاذ مجموعة من البدائل أو الإستراتيجيات التي تمكنه من إثبات وجوده بالرغم من الأذى الذي يلحقه القائم على السلوك الإجرامي، فهو يعبر عن حالة عدم رضى عن وضع معين، فنظرية الصراع تقوم على فكرة غياب عنصر الانسجام والتوازن، الأمر الذي يؤدي إلى خلق بؤر للتوتر وبالتالي انتشار الجرائم الإلكترونية.

*** نظرية النوافذ المكسرة:**

ترتبط نظرية النوافذ المكسرة ارتباطا وثيقا بمفهموم اللاتمدن، حيث يعد Jonk Conklin- من الأوائل الذين استعملوا هذا المفهوم إذ أشار إلى تأثير سلوكيات اللاتمدن على الحياة الاجتماعية والشعور بالأمن. إنّ الفوضى وسلوكيات اللاتمدن لها تأثير بالغ على وقوع الجريمة وحسب ما جاء في هذه النظرية أنّ عدم إصلاح زجاج النوافذ المكسرة سيؤدي حتما إلى تكسير زجاج النوافذ الأخرى وبسرعة فائقة. وتكون بداية الفوضى لما يتم تكسير جميع النوافذ وتبدأ الاعتداءات الجسدية وجرائم السرقة وهذا دليل على أنّ هذه المنطقة لا يوجد فيها قانون.

ولتوضيح تأثير الفوضى على تفشي الجريمة ترى نظرية النوافذ المكسرة أنّ تفاقم الفوضى في المدن الكبرى يفسّر يتزايد الفردانية وعدم التسامح بين الأفراد وعدم تجريم حالات السكر وعدم توفير الرعاية الصحية والاجتماعية للمصابين بالأمراض العقلية (سواكري، صفحة 194).

إنّ نظرية النوافذ المكسّرة تؤكد على أهمية العلاقات الاجتماعية الجوارية في حيزها الضيق بالنسبة للجريمة التقليدية، ونحن إن حاولنا إسقاط هذا التأكيد على الجريمة العابرة للحدود وهي الجريمة الإلكترونية فإن حسن الجوار مع الدول المجاورة ضروري للتقليل من حدة انتشار مثل هذه الجرائم، فنذكر على سبيل المثال الجار المغرب الذي نحن في علاقات توثر بين الشعبين أدت إلى التجريح ونشر الإشاعات والأخبار الكاذبة عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي الأمر الذي أدى لم يلقى ردعا من السلطات مما زاد من حدة التوتر بين البلدين هنا نقول أن سلوك سلبي من مواطن مغربي أو جزائري اتجاه الآخر دون رادع هو ما اشرنا إليه بكسر النافذة في هذه النظرية فسلوك سلبي ثم سلوك سلبي سيؤدي حتما إلى الفوضى وانتشار الجرائم الإلكترونية بين البلدين الجارين هذا على سبيل المثال. فنظير النوافذ المكسرة هدفت إلى التركيز على ضرورة العلاقات الاجتماعية

الحسنة والجيدة لمنع حدوث الجريمة بصفة عامة ومنع حدوث الفوضى بالضرورة. فالجرائم الإلكترونية المرتكبة انتشرت بشكل كبير نظرا لغياب السلطة القانونية وهذا ما أشارت إليه بالشرطة فيما تعلق بالجريمة التقليدية. فغياب الأمن الإلكتروني ومعاقبة المجرم الإلكتروني سيؤدي بالضرورة إلى انتشار الفوضى التي لا يمكن التحكم فيها، فتصبح بدورها فوضى عابرة للحدود إن صح القول.

*** نظرية التفكك الإجتماعي:**

تعد هذه النظرية من النظريات الأساسية المرتبطة بظاهرة الجريمة، إذ أنّ السلوك الإجرامي باعتباره ظاهرة ناشئة عن التغيّر الاجتماعي، إذ يحدث خلال مراحل التغيير الاجتماعي انفصال حاد في طريقة الحياة المادية والاجتماعية، ويحدث هذا الانفصال بصورة غير متساوية في المكان والزمان، ولذا فإنّه يؤثر تأثيرا غير متساوي وغير متكافئ في النّاس في الأماكن المختلفة التي يعيشون فيها وفي الأزمنة المختلفة. فهي "تتناول العلاقة بين النّاس والبيئة المكانية، وردود الفعل الناشئة من المؤثرات، والضغوط البيئية، وهذه العلاقة ليست ثابتة فهي في تغيّر مستمر.

ولا تنظر هذه النظرية إلى متغيّرات كانخفاض مستوى المعيشة والأميّة والازدحام السكاني، والسكن الغير الصالح للإقامة باعتبارها عوامل مفسّرة للجريمة، وإنّما تنظر إليها باعتبارها أعراضا لنظام انحلالي، أي أنّ المناطق الإجرامية يرجع ظهورها إلى تدهور خصائص ومقوّمات الضبط، وبالتالي فإنّ السلوك الإجرامي يعزي هنا إلى عامل التغيّر الاجتماعي والحضاري السريع المصحوب بالتصنيع، وكذلك الناشئ عن هذا التغيير وما ينطوي عليه من تناقض قيمي وتباين في ضوابط السلوك (التمياط، 2011، صفحة 32).

بالنسبة لنظرية التفكك الإجتماعي وعلاقتها بالجريمة الإلكترونية يمكن القول أنّ استخدام شبكة الأنترنت في أوساط الأسرة الجزائرية مثلا لها فوائد وأضرار حسب

المستخدم لها، مما يجعل هذه المواقع سلاحا ذو حدين بإمكانه أن يرفع وبإمكانه أيضا أن يسقط حين يتم استغلاله من طرف أيادي أقل ما يقال عنها تخريبية (عبد اللاوي، 2018، صفحة 87)، لنذكر مثالا في هذا الصدد يبين لنا مدى تأثير مواقع التواصل الإجتماعي على التفكك الأسري ومساهمته في انتشار الجريمة الإلكترونية وهو موضوع الخيانة الزوجية التي اصبحت سهلة جدا باستخدام مثل هذه المواقع ليصبح العالم الإفتراضي فضاء لارتكاب مثل هذه السلوكات السلبية.

*** نظرية الرابطة التفاضلية لـــــ سذرلاند:**

يرجع الفضل لتطوّر هذه النظرية بعد العالم "تارد" إلى العالم "سذرلاند" بفرضية جديدة سماها "الإختلاط التفاضلي" وهي قائمة على أنّ السلوك يكتسب من خلال التعلم ومخالطة الجماعة، وحيثما وجدت الفرصة، وجدت الرغبة عند الفرد أو الجماعة لانتقال هذا السلوك سواء كان سيئا أو غير سيئ (الدوسري ع.، 2009، صفحة 9).

ونقطة البدء في نظرية "سذرلاند" عن المخالطة الفارقة (أو كما يسميها البعض بنظرية الجماعات المتباينة) هي رفض التفسير العضوي (البيولوجي) للسلوك الإجرامي، فالجريمة ليست سلوكا موروثا ولكنّها سلوك مكتسب، ويتحقق هذا الاكتساب عن طريق مجموعة الاتصالات والاحتكاكات الشخصية داخل جماعة محدودة من الأفراد وثيقة الأواصر.

بدأ "سذرلاند" من فرضية مفادها وجود حالة عدم التنظيم الاجتماعي، ذلك أنّه يعتقد أنّ عدم التنظيم الاجتماعي هو الذي يهيئ تلك الظروف والمواقف الملائمة لانتقال بعض الأنماط السلوكية الإجرامية، من أشخاص مجرمين إلى أشخاص غير مجرمين. فهو يرى أنّ الأفراد والجماعات على السواء، قد تنتظم حول مجموعة من المواقف أو الاتجاهات التي تتصل بالجريمة، والتي قد يكون بعضها ذات صلة سلبية بالنسبة للجريمة، أو قد يكون ذات صفة إيجابية.

وبالتالي فإنّ الجماعة تعتبر مصدر ضغط للفرد، من حيث الفكر الذي تحمله والثقافة التي تؤمن بها، فمخالفة هذا الفرد لهذه الجماعة، واكتسابه كل ما تحمله من عادات وقيم معارضة للقانون والعرف الاجتماعي يعرضه نحنو الانحراف والسلوك الإجرامي (الدوسري ع.، 2009، صفحة 10).

إنّ نظرية الرابطة التفاضلية أو الاختلاط التفاضلي جاءت لتفسر ظاهرة الجريمة الإلكترونية كما فسرت الجريمة التقليدية، فنذكر مثلا ظاهرة الإرهاب الإلكتروني التي أصبحت مشكل عويص يواجه مجتمعاتنا العربية والتي أصبح المنظمات المتطرفة فيه تسطو على شبكات الأنترنت، عبر إنشاء آلاف المواقع التي تنشر الفكر المتطرف وتكسب الشباب الصغار وتجندهم للارتكاب مثل هذه الجرائم، والمشكلة الأساسية هي عدم قدرة الأهل على متابعة ومراقبة أولادهم وما يمكن أن يفعلوه أثناء استغراقهم لساعات عديدة في الفضاء الإلكتروني ليجدوا أنفسهم منخرطين (الطائي، 2016)في مثل هذه الأوساط.

فالمقصود من هذا التحليل هو أن نظرية الاختلاط عنت وركزت على تأثير قوة الجماعة على الفرد وإكسابه سلوكها بطريقة غير مباشرة وغير مقصودة، فالاختلاط يؤدي إلى حدوث عملية التأثير والتأثر أين يجد الضحية نفسه مولعا بأفكار المؤثر وبالتالي يجد نفسه يمارس الفعل الإجرامي الإلكتروني بسهولة تامة.

4. خاتمة:

ظاهرة الجريمة الإلكترونية لها حيثياتها الكثيرة والعديدة والمعقدة والتي لا يمكن تفسيرها وفهم تفاصيلها إلا بالرجوع إلى النظريات التي سعت إلى تفسيرها وإعطائها طابعا علميا، وذلك من خلال التعمق في دراسة هذه الظاهرة باعتبارها ظاهرة عصرية وليدة التكنولوجيا والاتصال، والتي أصبح لها تأثرا بالغ الأهمية على حياة الفرد بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة. حيث الجريمة الإلكترونية من نتائج الاستهلاك السلبي إن صح القول لمنتجات الأنترنيت والاستعمال الضار لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، أين

أصبح الفرد يعيش تهديدا عالميا قد يمسّ به في لحظة، سواء في حياته الاجتماعية، الاقتصادية وحتى الأخلاقية مما زاد من تعقد هذه الظاهرة وطبيعة تعقد المجتمع المتواجدة فيه، ما جعل السيطرة عليها جد صعب.

فبالرغم من ثراء الحقل السوسيولوجي بالعديد من النظريات المفسّرة للسّلوك الإجرامي، ومحاولة إسقاطها على السلوك العصري في ارتكاب الجريمة ومحاولة تفسيرها، إلاّ أنّه يبقى ذلك غير كاف لأن ظاهرة الجريمة الإلكترونية ظاهرة مستحدثة عصريا أي أنها في تطور دائم ومستمر ما يستلزم منا محاولة تكثيف البحث والدراسة نحن كمختصين في العلوم الاجتماعية للوصول إلى مسارات علمية جديدة لفهم وتفسير مثل هذه الظواهر.

قائمة المراجع:

أقرور سميرة. (12 02, 2022). *أهم النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي*. تاريخ الاسترداد 12 02, 2022، من الميزان: https://www.elmizane.com/

التايب عائشة. (2008). الثورة الرقمية المضادة: مقاربة سوسيولوجية لجرائم الفضاء الإلكتروني.

الدوسري. (2007). *الجريمة الالكترونية*. تلمسان: البهجة.

الطاهر سواكري. (بلا تاريخ). إسهامات نظرية النوافذ المكسرة في تفسير الجريمة والإنحراف. *حولية جامعة الجزائر 1- العدد 29-الجزء الثاني* ، 194.

بن عودة محمد. *مطبوعة مقياس النظريات المعاصرة للجريمة والإنحراف*. خميس مليانة.

جميلة لمزري، و وديعة حبة. (214). قراءة سوسيولوجية لظاهرة الجريمة المعاصرة بالمجتمع الجزائري.

خديجة عبد اللاوي. (2018). دور مواقع التواصل الإجتماعي في التفكك الأسري. *المجلة المتوسطية للقانون والإقتصاد* ، 87.

زبيدة مشري، و شرفة لياس. (2017). النظرية المفسرة للضبط الاجتماعي.

صادق الطائي. (22 03, 2016). *القدس*. تاريخ الاسترداد 26 10, 2022، من الإرهاب الإلكتروني وسوسيولوجيا العالم الإفتراضي: https://www.alquds.co.uk

ضيف الأزهر، و جميلة زيدان. (2016). نقد نظرية الصراع وإسقاطها على الواقع العربي. *مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية* ، 191.

طلال مشل التمياط. (2011). *التفكك الاجتماعي وعلاقته بالجريمةبالمملكة العربية السعودية من الفترة 1974-2010*. المملكة العربية السعودية: جامعة مؤتة للدراسات العليا.

عبد السلام محمد المايل، عادل محمد الشربجي، علي قابوسة. (2019). الجريمة الإلكترونية في الفضاء الإلكتروني.

عبيد جوزي الدوسري. (2009). *أثر التطور التنموي على نوع الجريمة في محافظة وادي الدواسر بالمملكة العربية السعودية، ماجيستير*. المملكة العربية السعودية: جامعة مؤتة للدراسات العليا.

لامية طالة، و كهينة سلام. (2020). الجريمة الإلكترونية: بعد جديد لمفهوم الإجرام عبر منصات مواقع التواصل الإجتماعي. *مجلة الرواق للدراسات الإجتماعية والإنسانية* ، صفحة 66.

مجتمع البحوث والدراسات. (2016). *الجريمة الإلكترونية في المجتمع الخليجي و كيفية مواجهتها*. سلطنة عمان: أكادمية قابوس لعلوم الشرطة.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. (2013). *دراسة شاملة عن الجريمة السيبرانية*. فيينا نيويورك.

نور الصباح. (12 02, 2022). *سوسيولوجيا الجريمة*. تاريخ الاسترداد 12 02, 2022، من روافد: http://www.rawafidpost.com/

نورا جبران. (20 02, 2022). *الجريمة الإلكترونية سيكولوجيا الجرائم الإلكترونية: الأنترنت تعري استعدادنا للجريمة ؟* تاريخ الاسترداد 20 02, 2022، من https:www.mediaobsrver.org: /https:www.mediaobsrver.org/

يوسف صغير. (2013). *الجريمة المرتكبة عبر الأنترنت*. جامعة تيزي وزو.